طغيان السلطة التنفيذية على اعمال السلطة التشريعية

اعداد
أ.م.د. ساجد محمد كاظم

ان موضوع دراستنا ينص على (طغيان السلطة التنفيذية على أعمال السلطة التشريعية) . اذ ان الاتجاه السائد هو دعم وتفوق السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية . حتى بات هذا الاتجاه واضح في مختلف الانظمة السياسية السائدة وقد قسمنا هذه الدراسة الى بابيين . تناولنا في الباب الاول طغيان السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية في دساتير الديمقراطيات الغربية . وقد بحثنا في نماذج من الانظمة السياسية . وهي النظام البرلماني الانكليزي ووجدنا ان التعاون والتوازن شكلي أما الواقع العملي فيؤكد ان التفوق لصالح السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية ووجدنا ان السبب يرجع الى الثنائية الحزبية والانضباط الحزبي فنظام الحزبين (العمال والمحافظين) ونظام الاغلبية في مجلس العموم ادى الى السيطرة على الحكم تشريعاً وتنفيذاً . لذلك يصف جانب من الفقه ويعتبر النظام الانكليزي نظام توازن بين الاغلبية والمعارضة حالياً ، بعد ان كان سابقاً بين الحكومة والبرلمان . ان التوازن الذي لم يعد موجوداً بين الحكومة ومجلس العموم ، لأن هاتين القوتين توحدت جهودهما عبر الحزب الذي يمتلك الاغلبية ، تحول الى التوازن بين الاغلبية والمعارضة . ان المعارضة في انكلترا عبارة عن مؤسسة معترف بدورها رسمياً . وان زعيم الاقلية في مجلس العموم يحمل لقب (زعيم معارضة صاحب الجلالة) كما ان رئيس الوزراء يتشاور معه خاصة في الحلات التي تتطلب أجماع الامة .

وقد بحثنا النظام الرئاسي في الولايات المتحدة كنموذج للنظام الرئاسي التقليد . ووجدنا تفوق سلطات الرئيس واضحة يصل الى حد طغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية . ولاحظنا ان ترجيح كفة رئيس الجمهورية يؤدي بلا شك الى اضعاف رقابة الكونغرس و بالأخص مجلس الشيوخ عليه . ووجدنا ان رئيس الجمهورية هو رئيس السلطة التنفيذية ، وهو الذي يسيطر .